جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

التحليل المالي وأثره على توجيه القرار المؤسساتي

دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء- الشلف-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتان:

بوزيان سناء

مير إيمان

إشـراف:

رضوان سليم دوايدية

لجنة المناقشة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/إليفي محمد (أ-م-أ- جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/رضوان سليم دوايدية (أ-م-أ - جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

أ//لعريبي محمد (أ-م-أ -جامعة الجيلالي بونعامة)ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على أشرف المرسلين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجميل شكرنا وتقديرنا إلى العقل الراشد الأستاذ المشرف الدكتور رضوان سليم دوايدية لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى حرصه أن ينجز هذا البحث في أبهى صورة، كما نشكره على صبره علينا طوال فترة إنجاز البحث وعدم بخله علينا ولو بمعلومة فجزاك الله كل خير وبركة وأدام عليك الصحة والعافية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة والى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة عمال مؤسسة أشغال البناء ولاية الشلف خاصة مصلحة المالية والمحاسبة راجين من الله أن يوفقهم إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد والمزيد من التفوق والنجاح.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل

" ...واخفض لهما جناح الذل والرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفه، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء

عنها ،وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي

وغمرتني بعطفها، قلبي ينبض بها.

أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها .

إلى أعظم رجل في الكون ، إلى من اجتهد في تربيتي

أبي الحنون الذي وقف معي في العسر واليسر

حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدة عنهم

أخواتي: أمين ، سلمى ، دعاء ، أمحمد

أختي التي لم تلدها أمي، بنت خالتي مريم

إلى خالتي نصيرة التي لطالما وقفت بجانبي في السراء والضراء حفظها الله

ورعاها وإلى كتكوتيها وليد وأسيل

وإلى زميلتي في هذا البحث إيمان

سناء

إهداء

ما الشكر إلا لله رب العالمين و من ثم الصلاة و السلام على نبينا محمد أكرم المرسلين

أهدى شكري هذا إلى الغاليين الوالدين حفظهم الله وأطال في عمرهم ،وأم زوجي حفظها الله وأطال الله في عمرها و بعده أتقدم بالشكر إلى الزوج العزيز على مساندته لي في هذه الحياة، و إلى ابني الغالي وسيم حفظه الله

والى إخوتي أيوب، مروى، نسرين،شروق، عبد الرحمان، كما لا أنسى عائلة الزوج إخوته و أخواته فايزة ، منال ، سهام ،حليمة و كوثر والى عائلاتهم الصغيرة على الدعم والى زميلتي وشريكتي في هذا البحث بوزيان سناء

والى كل من نساهم قلمي والى كل من عرفني من بعيد أو قريب
أهديهم ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع

إيمان

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للتحليل المالي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الإقتصادية، ولإبراز هذا الدور قمنا بإسقاط الدراسة على مؤسسة أشغال البناء الكائن مقرها بالشلف، بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة: ما دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المؤسساتي؟ معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي والمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي؛

ومن حلال هذا البحث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات وترشيدها؛
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتجنبها؛
- للتحليل المالي دور كبير في تقييم الاداء وتفعيل الرقابة وصولا إلى قرارات صائبة.

Résumé :

Cette étude a pour effectif de mettre en endence le rôle effectif de l'analyse financière dans la prise de décision ou sein de l'entreprise, et pour faire apparaitre ce rôle, nous avons établi l'étude sur une entreprise des travaux de construction, située a chlef, afin de répondre au problème posé : Quel est le role de l'analyse financière dans la prise en se basant sur l'approche ? Descriptive du coté théorique et sur l'approche analytiques et empirique du coté pratique.

A travers cet exposé, l'étude a pu atteindre des résultats suivant :

_ l'analyse financière est un moyen efficace dans la prise des décisions.

_ l'analyse financière aide à identifier les advantages pour les renforcer et les points faibles pour les éviter.

_ l'analyse financière a un rôle majeur dans l'évaluation de la performance et l'activation du contrôle afin de prendre les bonnes décisions.

الفهرس

العنـــــــــوان **الصفحة**

الشكر

الإهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

مقدمة..... أ- ت

الفصل الأول : التحليل المالي وأثره على توجيه القرار المؤسساتي.....05

تمهيد.....06

المبحث الأول : مدخل إلى التحليل المالي.....07

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي..... **07**

المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي..... **09**

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ونتائجه.....**15**

المبحث الثاني: توجيه واتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.....18

المطلب الأول:تعريف عملية اتخاذ القرار وأهميتها..... **18**

المطلب الثاني: تصنيف القرارات المالية.....**19**

المطلب الثالث: دور التحليل المالي على توجيه القرار المؤسساتي.....**21**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.....23

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....**23**

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....**24**

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف.....**25**

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء

تمهيد.....32

المبحث الأول: تقديم مؤسسة أشغال البناء.....33

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة أشغال البناء **.....33**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أشغال البناء **.....34**

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة واهم نشاطاتها.....**37**

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة أشغال البناء –بالشلف- من خلال عرض جدول حسابات النتائج والميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2016 2017 2018.....38

المطلب الأول: تقييم التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة أشغال البناء **.....39**

المطلب الثاني: تقييم التحليل المالي بواسطة نسب السيولة لمؤسسة أشغال البناء**.....45**

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة أشغال البناء.....**47**

خلاصة الفصل.....51

الخاتمة.....53

قائمة المراجع.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عرض نسب السيولة	11
02	عرض التمويل	12
03	عرض نسب المردودية	13
04	التعقيب على الدراسات السابقة باللغة العربية	24
05	التعقيب على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
06	عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات(2016-2017-2018)	38
07	رأس المال العامل الدائم للسنوات(2016-2017-2018)	39
08	رأس مال العامل الخاص للسنوات(2016-2017-2018)	40
09	رأس المال العامل الأجنبي للسنوات(2016-2017-2018)	41
11	رأس المال العامل الاجمالي للسنوات(2016-2017-2018)	41
11	احتياجات رأس مال العامل للسنوات(2016-2017-2018)	42
12	الخزينة الصافية للسنوات(2016-2017-2018)	42
13	نسبة السيولة العامة للسنوات(2016-2017-2018)	43
14	نسبة السيولة المختصرة للسنوات(2016-2017-2018)	44
15	نسبة السيولة الآنية للسنوات(2016-2017-2018)	44
16	نسبة التمويل الدائم للسنوات(2016-2017-2018)	45
17	نسبة التمويل الخاص للسنوات(2016-2017-2018)	45
18	نسبة فترة السداد للسنوات(2016-2017-2018)	46
19	نسبة الاستقلالية المالية للسنوات(2016-2017-2018)	46
20	جدول حسابات النتائج للسنوات(2016-2017-2018)	47
21	مؤشرات النشاط للسنوات(2016-2017-2018)	48

قائمة الأشكال

والرموز

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اشغال البناء	36

قائمة الرموز

الرمز	المعنى	الصفحة
FR	راس المال العامل	08
FRG	راس المال العامل الاجمالي	08
FRP	راس المال العامل الخاص	08
FRE	راس المال العامل الاجنبي	09
BFR	احتياجات راس المال العامل	09
TN	الخزينة	09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2016	56
02	ميزانية الخصوم لسنة 2016	57
03	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	58
04	ميزانية الأصول لسنة 2017	60
05	ميزانية الخصوم لسنة 2017	61
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	62
07	ميزانية الأصول لسنة 2018	64
08	ميزانية الخصوم لسنة 2018	65
09	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	66

مقدمة

تعتبر المؤسسة الوحدة الاقتصادية الاساسية لإنشاء و تكوين أي اقتصاد، بحيث نجدها تؤثر و تتأثر بالمحيط الذي تستقر به، ولا يمكنها العيش بعزلة على التغيرات و التطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط الذي يرغمها على تبني وضعيتين، سواء عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل وبالتالي الإفلاس والزوال، أو تكيفها مع التغيرات وبالتالي الاستقرار و التقدم، ويمكن هذا التوجه لأن يستدعي منها أن تسعى في مثل هذه الظروف الى اتخاذ القرارات ورسم سياسات واكتساب معلومات تمكنها من تحقيق الاهداف و المحافظة على مكانتها في الاسواق و البحث و التفوق والتطلع الدائم بتعزيز مستواها.

فإذا ما راجعنا وقائع هذه المؤسسات الاقتصادية، نجد أن معظمها أصبحت فريسة للمشاكل المتعددة، والتغيرات الطارئة، وهو ما أدى بها إلى إصلاحات رئيسية سعت من خلالها لتحسين وضعها المالي، و ذلك بالبحث عن معايير و أدوات جديدة تتميز بعقلانية أكثر تساعد المؤسسة على الدراسة، وتحليل عناصر محيطها المؤسسي، فبدأت بما يسمى بمصطلح التحليل المالي والذي يعد بدوره من المواضيع المالية الهامة و المتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية التي لقيت اهتمامات و ابحاث واسعة من طرف المحللين و المسيرين، خاصة في ظل التحولات التى شهدها محيط المؤسسات الاقتصادية، وذلك بدراسة الوضعية المالية لوحدة من وحدات المؤسسة، من خلال تشخيص مركزها المالي، وضمان التحسين وترقية الوضع المالي في المستقبل واستمرار التسيير الفعال في المؤسسة، حيث أصبح ينظر للتحليل المالي بمختلف مؤشراته، على انه نظام لمعالجة البيانات عند المشروعات الاقتصادية للقيام بعملية تقييم الوضع المالي، من خلال صياغة تلك المعلومات للحد من العواقب من جهة، وتحقيق الارباح داخل هذه المؤسسة على وجه الخصوص من جهة أخرى، ونظرا لتشعب الموضوع ارتأينا ان نركز عملنا على التحليل المالي كوسيلة لتقييم الاوضاع المالية و تشخيصها وقياس مدى كفاءتها المالية، إذ أن مثل هذه الدراسة المعمقة مثيرة للاهتمام، وبالتالي تظهر أهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين و المحللين على تقييم الوضع المالي، وهذا يساعد على كشف نقاط القوى و نقاط الضعف للمؤسسة.

إشكالية البحث :

إن السؤال الجوهري الذي نحاول الاجابة عنه من خلال البحث هو:

- **ما هو دور التحليل المالي وأثره على توجيه القرار للمؤسسة الاقتصادية ؟**

ولإجابة على هذا التساؤل يتطلب منا تقسيمه الى الاسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة؟
2- ما واقع التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي لمؤسسة اشغال البناء – الشلف؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

1- يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي بالمؤسسة كونه مؤشر للمركز المالي.
2- يمكن الاعتماد على تقنية التحليل المالي في مؤسسة اشغال البناء بالشلف في اتخاذ القرار المالي من خلال فحص وتحليل القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تحليل الاستغلال.

اهمية البحث:

ان الاهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في :

- التحليل المالي يعتبر من اكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية والمؤسسة؛
- محاولة توضيح اهمية التحليل والتشخيص المالي في المؤسسة؛
- ابراز دور التحليل المالي في تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمراقبة البيانات والمعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الاحصائية من اجل اخراجها من الازمة و المشاكل التي تعانيها.

أهداف البحث:

نسعى من خلال البحث إلى التوصل لجملة الأهداف التالية:

1- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
2- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة.
3- الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.
4- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز أهميتها في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.
5- إبراز أهم الأسس التي يقوم عليها التحليل المالي.

دوافع اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع؛
- اهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الذي يتبلور في دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- ضرورة التشخيص المالي في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج، الوصفي، والتحليلي والتجريبي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم ، أما بالنسبة للمنهج التحليلي والتجريبي ففي الجانب التطبيقي، بحيث نقوم بحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وذلك تشخيص ومعرفة الوضعية المالية لمؤسسة أشغال البناء بالشلف .

صعوبات البحث:

عدم توفر المعلومات الكافية التي تمكن من ربط العلاقة بالمتغيرات، وكذا عدم وجود خيارات داخل المؤسسة تساهم في إعطاء صورة واضحة حول التحليل المالي، ومدى تطبيقيه داخل المؤسسة مما صعب جمع بعض المعلومات التي تفيد في إثراء البحث.

حدود البحث:

تنحصر حدود البحث في النقاط التالية:

الإطار الزمني :البعد الزمني للدراسة والذي يمتد من الفترة 2016 إلى 2018 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعمقة بالتحليل المالي وبالتالي دراسة معدلات نمو تطور المؤشرات.

الإطار المكاني :الإطار المكاني للدراسة يتمثل في مؤسسة أشغال البناء" الشلف" حيث تتوفر هذه المؤسسة على أغلبية الشروط التي يتطلبها هذا النوع من الدراسات من استثمارات كبيرة ودورة استغلال غنية.

هيكل الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع " التحليل المالي وأثره على توجيه القرار المؤسساتي _ دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء– الشلف" خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول حيث تضمن عموميات حول التحليل المالي باعتباره أداة من أدوات التسيير المالي وذلك من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى موضوع اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل المالي، أما المبحث الثالث فقد تضمن عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالتحليل المالي، من خلال الإشارة إلى الدراسات السابقة باللغة العربية بالإضافة إلى التطرق إلى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء بالشلف حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالمؤسسة من خلال الإشارة إلى نشأة المؤسسة والهيكل التنظيمي لها مع بيان أهم أهدافها وإنجازاتها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها بواسطة أدوات التحليل المالي .

وانتهى موضوع البحث بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

التحليل المالي وأثره على توجيه القرار المؤسساتي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، حيث يهتم بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة، من أجل عدم الوقوع في حالة العسر المالي وما ينجر عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي توجه لها.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل إلى التحليل المالي، وأثره على توجيه واتخاذ القرار في المؤسسة فقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول:ماهية التحليل المالي؛

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

تمهيد

يعتبر التحليل تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة، من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية، وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه والتنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث.

المطلب الأول:مفهوم التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال المطلب بتقييم التحليل المالي بفكرة مبسطة، وذلك من خلال التعرف عليه و على أهدافه.

أولا: مفهوم التحليل المالي

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين و نذكر منها:

يعتبر التحليل المالي على انه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسة في الماضي و الحاضر و التنبؤ بالمستقبل.

ويعد التحليل المالي على انه عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية، حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من قوائم مالية و مصادر أخرى، ولكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المشروع قصد اتخاذ القرارات[1].

ويعرف أيضا على انه يعتبر تشخيصا شاملا، وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال الأدوات و الوسائل التي

[1] صابر تاج السر محمد عبد الرحمان، **التحليل المالي للأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية للنشر**، الأردن، الطبعة1، 2015، ص20.

تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر مهمة من مهام التسيير المالي، والركيزة التي يستند عليها في وضع برامجه و خططه المالية المستقبلية[1].

ويعرف أيضا على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات، واستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات لتعرف على:

أ- حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي للمؤسسة؛
ب-التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل؛
ت-تقييم أداء الإدارة.

ويمكن إعطاء مفهوم شامل للتحليل المالي على انه عبارة عن دراسة وضعية أو حالة مالية للمؤسسة، خلال فترة زمنية معينة ،وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار وتقييم المؤسسات التجارية والصناعية، في الماضي و الحاضر[2].

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام، إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، و ذلك بقصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم، في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع[3].

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية[4]:

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقراض؛
- الحكم على كفاءة الإدارة ؛

---

[1] خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، الطبعة 1 ، 2006، ص11.

[2]- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراجعة التسيير-التحليل المالي-**، الطبعة 1، دار المحمدية للنشر، الجزائر، 1999، ص11.

[3]- عدنان تايه النعيمي ورشيد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، ب-ط**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص21-22.

[4]- باديس بن عيشة، **تحليل الاختلال المالي من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1996، ص7.

- تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ملاحظة: هذه الأهداف الموجودة من التحليل قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل .

المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي

لا يمكن استخدام تقنية التحليل المالي على مستوى أي مؤسسة دون الاعتماد على أدوات التحليل المالي، والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى أنه يوجد طرق عديدة للتحليل المالي نوجزها في المطلب التالي.

أولا: أدوات التحليل المالي: يتم استخدام تقنية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية عن طريق مجموعة من الأدوات والتي نتطرق إليها فيما يلي:

1. مؤشرات التوازن المالي كأداة للتحليل المالي:

أ- **رأس المال العامل "FR"**: هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال،ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة.[1]

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

1. **من أسفل الميزانية:** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

ويتضمن رأس المال العامل ثلاثة أنواع أساسية وهي:

ب-رأس المال العامل الإجماليFRG: يحسب كما يلي:

- مجموع الأصول المتداولة.
- مجموع الأصول – الأصول الثابتة.

[1]Pierre canson, **la gestion financière de l'entreprise**, 5eme édition, paris, p85.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ت-رأس المال العامل الخاصFRP: يحسب كما يلي:

- الأموال الخاصة – القيم الثابتة.

إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

ث-رأس المال العامل الأجنبيFRE: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

ج-احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال، التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين، هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ماعدا التسبيقات ، ويحسب:" **BFR**" كالتالي:

"BFR" = قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة – ديون قصيرة الأجل

ح-الخزينة "TN": تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، ويتم حساب قيمة الخزينة وفق المعادلات التالية:

- خزينة الأصول – خزينة الخصوم.
- رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلال الحالات التالية:

- **رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة >0** : في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة، لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

- **رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة <0** : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.[1]
- **رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة =0** : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة، وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل، واحتياج رأس المال العامل.

2. النسب المالية كأداة للتحليل المالي:

أ- **نسب الهيكلة:** تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر بالعلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم، وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في[2]:

- **نسب هيكلة الأصول:** يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:
- **نسبة هيكلة الأصول الثابتة** = إجمالي القيم الثابتة/ مجموع الأصول
- **نسبة قيم الاستغلال** = إجمالي قيم الإستغلال / مجموع الأصول
- **نسب هيكلة الخصوم:** تستخرج من خلال النسب التالية:
- نسبة هيكلة الأموال الخاصة= الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
- نسبة الديون قصيرة الأجل= ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم
- نسبة الديون طويلة الأجل= ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

ب-نسب السيولة:تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني، للمؤسسة حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة على مسايرة إستحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة، وتقاس نسب السيولة كما هز موضح في الجدول التالي:

[1] عدنان تايه النعيمي ورشيد فؤاد التميمي ،مرجع السابق، ص105.

[2] – حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي-تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،الطبعة1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص104.

الجدول (1): نسب السيولة:

النسبة	نسبة سيولة الأصول	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الآنية
الصيغة الرياضية	**الأصول المتداولة /مجموع الأصول**	**الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل**	**القيم الجاهزة+ القيم غير الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل**	القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الاجل
التفسير	إذا كانت هذه النسبة > 0.5 يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة (مؤسسة تجارية). إما إذا كانت < 0.5 فإنها تعني أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة (مؤسسة صناعية)	– إذا كانت هذه النسبة>1 معناه المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة مما يمكنها من مواجه الالتزامات. إما إذا كانت < 1 فإنها في وضعية حرجة يجب أن تزيد في الأصول المتداولة.	– تبين لنا إمكانية تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال. – يجب أن تكون قيمتها محصورة بين (0.5-0.3)	– تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها. –يجب أن تكون قيمتها محصورة بين (0.3-0.2).

المصدر: حمزة محمود الزبيدي،المرجع السابق، ص110.[1]

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي–تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل،مرجع سابق،** ص110.

ت- نسب التمويل: تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جونب عديدة، أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل، غير أنه من ناحية ثمة مخاطر تكثف تزايد الإعتماد على القروض، في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، وأهم هذه النسب نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (2): نسب التمويل:

النسبة	التمويل الدائم	التمويل الخاص	المديونية	الاستقلالية المالية
الصيغة الرياضية	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	إجمالي الديون/ إجمالي الخصوم	الأموال الخاصة/ إجمالي الديون
التفسير	تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة. يجب أن تكون أكبر من 1.	عبر عن مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة.	تعبر عن مدى ضمان ديون الغير ويجب أن تقل عن 0.5	تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة بدل الديون

المصدر: حمزة محمود الزبيدي،المرجع السابق، ص 115[1].

ث- نسب المردودية: تعرف بالعلاقة بين النتيجة المحصلة والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، إن الهدف من وراء إنشاء أي مؤسسة هو تحقيق أرباح صافية عن طريق الأموال المستثمرة عند تأسيس هذه المؤسسة الأمر الذي يسمح بتطويرها ورفاهية الأطراف المستثمرة بها، والمردودية عامل أساسي لتسير أي مؤسسة وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي مؤشر المردودية الاقتصادية ومؤشر المردودية المالية، والتي نلخصها في الجدول التالي[2] :

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي-تقييم الأداء والتنبؤ بالفش،مرجع سابق،** ص115.

[2] لخلف عثمان، **التسيير المالي والتحليل المالي،** ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2002، ص22.

الجدول رقم (3): نسب المردودية:

النسبة	المردودية الاقتصادية	المردودية المالية
الصيغة الرياضية	إجمالي فائض الاستغلال /الأموال الخاصة+ الديون	النتيجة الصافية/ رؤوس الأموال الخاصة
التفسير	تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وهي من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي كما أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة و كافية مقارنة برأس المال المستثمر.	تعطي صورة عن السياسة التمويلية للمؤسسة وهي من وجهة نظر رأس المال المالي (الأموال الخاصة)، فهي تقيس قدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافية كما أنها مفهوم يهم أساسا المساهمين الذين يهدفون إلى الربح.

المصدر: لخلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر، 2002، ص23.

ثانيا: طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع الطريقة المتبعة أثناء التشخيص المالي للمؤسسة كما يلي[1]:

1. **التحليل المالي التطوري:** يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المالية المستقبلية ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال.

[1]– الياس بن سامي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص49-51.

ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

أ- **تطور النشاط:** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

ب-**تطور أصول المؤسسة:** تطور الأصول والذي يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي ويعد مؤشرا عن الإستراتيجية المتبعة من قبل المؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ت-**تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم عن الاحتياجات المالية.

ث-**تطور الهيكل المالي:** يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

ج-**تطور المردودية:** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري.

2. **التحليل المالي المقارن:** هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة، ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق، أي الخاضعة لنفس الشروط التي تخضع لها المؤسسة محل الدراسة.
3. **التحليل المالي المعياري:** هو امتداد للتحليل المقارن، إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ونتائجه

أولا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الإهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي منها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المستفيدة به في[1]:

[1]- محمد مبروك ابو زيد، **التحليل المالي**، الطبعة2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2009، ص29-34.

1. **الأطراف الداخلية ونذكر منها:**

أ- إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة والتي تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

ب-العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين، ومعرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال، والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

ت-المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الإستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2. **الأطراف الخارجية:**ونذكر منها[1]:

أ- الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو يصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الإستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض التأكد من إمكانية سداده لهذا الإلتزام في الأجل الطويل.

ب-الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية له، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الإنتماء التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

---

[1]: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري قسنطسنة،2010، ص78.

ت-العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الإئتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الإئتمان.

ث-الهيئات الرقابية:

تستخدم الرقابة الداخلية باعتبارها وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء، والمساعدة على التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الإقتصادية لأجهزة التحليل المالي، لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة.

ج-مصلحة الضرائب:

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح، للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، علما أن الوضعية المالية للمؤسسة كانت جيدة، لتكون ضمانا للدفع.[1]

ثانيا: نتائج التحليل المالي:

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة، حسب وضعية المحلل بالنسبة لها سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة.

1. **نتائج التحليل الخارجي:**

باختلاف المحلل الخارجي، تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛

أ- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛

ب-تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛

ت-اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الإستغلالية.

2. **نتائج التحليل الداخلي:**

يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:

أ- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛

[1]: صادق الحسني، **التحليل المالي**، الطبعة 1، دار المجد للنشر، عمان، 1998، ص128.

ب–اتخاذ قرارات حول الإستثمار، التموين، توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
ت–وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
ث–إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.[1]

المبحث الثاني: توجيه واتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

تلعب عملية توجيه واتخاذ القرار دورا كبيرا لمعالجة مشاكل قائمة، أو لمواجهة حالات ومواقف محتملة الوقوع، أو لتحقيق الأهداف المرسومة، كما أن هذه العملية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحليل المالي، نظرا للأهمية التي يحظى بها في ترشيد وتحسين القرارات الآنية أو المستقبلية، ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار وأهميتها

ظهرت عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار، وذلك باختلاف وتنوع القرارات التي يمكن اتخاذها داخل المؤسسة الاقتصادية، كما أن هذه العملية تكتسي أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وفي هذا المطلب سوف نشير إلى أهم تعاريف عملية اتخاذ القرار بالإضافة إلى أهميتها.

أولا: تعريف عملية اتخاذ القرار

لقد ظهرت عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار، منها:

التعريف الأول: اختيار انسب وليس أمثل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة. [2]

التعريف الثاني: يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها العملية التي يتم بموجبها المفاضلة بين العديد من البدائل، التي تم اختيارها في ضوء معايير محددة لاختيار البديل الأكثر ملائمة للتعامل مع المشكلة.

التعريف الثالث: عملية اتخاذ القرار هي عملية عقلانية ورشيدة، تتبلور في ثلاث عمليات فرعية هي: البحث والمقارنة بين البدائل والاختيار.[3]

ومما سبق يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار على انها العملية اختيار البديل الملائم للتعامل مع المشكلة .

ثانيا: أهمية عملية اتخاذ القرار

---

[1]: أيمن الشنطي، عامر الشقر، **الإدارة و التحليل المالي**، الطبعة1، دار البداية، عمان، 2004، ص170.
[2]حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، الطبعة1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص99.
[3]نواف كعنان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**،الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص83.

تلعب عملية اتخاذ القرارات أهمية كبيرة في نجاح المؤسسة، من خلال تحقيق الأهداف المسطرة، وتتجلى هذه الأهمية من الناحيتين، العلمية والعملية. [1]

1. أهمية عملية اتخاذ القرار من الناحية العلمية:

أ- تعتبر عملية اتخاذ القرار وسيلة علمية وفنية حتمية لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة، في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛

ب-تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية داخل المؤسسة، سواء كانت هذه القرارات موجهة لعملية الاستثمار أو التمويل أو التشغيل؛

ت-تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة داخل المؤسسة ؛

ث-تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة.

2. أهمية عملية اتخاذ القرارات من الناحية العملية:

أ- تكشف القرارات الإدارية عن موقف متخذ القرار، وعن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة عليه الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة؛ [2]

ب-تعتبر القرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسات والشركات وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة هؤلاء المسيرين في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحقيق أنسب القرارات؛

ت-تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: تصنيف القرارات المالية

نظرا لتعدد القرارات المالية التي يمكن اتخاذها غلى مستوى المؤسسات الاقتصادية فقد تم تصنيفها وفق ثلاثة معايير، نتطرق إليها في المطلب التالي.

أولا: تصنيف القرارات المالية

يمكن تصنيف القرارات المالية وفق ثلاثة معايير: [3]

1. **التصنيف حسب التدرج الهرمي:** تصنف وفق هذا المعيار إلى:

---

[1] خليل محمد العزاوي، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، الطبعة1، دار كنوز المعرفة للنشر، الأردن، 2006، ص21.22

[2] سكينة بن حمود، **مدخل للتسيير والعمليات الإدارية**، الطبعة1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص88.

[3] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص44.

أ- **القرارات الإستراتيجية على المستوى الطويل:** تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات، يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدلى الطويل مثل: شراء التكنولوجيا.

ب-**القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط:** تتخذ هذه القرارات في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء على الهيكل التنظيمي، لتحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة.

ت-**القرارات العملية على المدى القصير:** هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي، وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه، وتتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها، وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

2. **التصنيف حسب التكرار:** تصنف القرارات حسب معيار التكرار إلى: [1]

أ- **القرارات المبرمجة:** هي قرارات روتينية متكررة تعتمد على الخبرات واستخدام التقرير الشخصي لمتخذي القرار، حيث تكون القواعد التي تحكم القرار واضحة ولا تحتاج إلى تحليل طويل كقرار شراء، مدخلات اوإنتاج بسبب تجاوز مخطط التموين.

ب-**القرارات غير مبرمجة:** تتميز بأنها غير متكررة وغير محددة، ولا توجد إجراءات متعارف عليها مسبقا لحلها، ولها أثرها على نشاط المؤسسة على المدى الطويل مثل: قرارات اعتماد تنظيم جيد للعمل بعد حدوث حريق.

3. **التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها:** تصنف القرارات حسب هذا المعيار إلى:

أ- **قرارات شخصية:** تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن مثل هذه القرارات لا تفوض إلى أحد لان تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة، مثل: قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية.[2]

ب-**قرارات تنظيمية:** هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط.

4. **التصنيف حسب نتائجها:** تصنف القرارات حسب هذا المبدأ إلى:

أ- **القرارات في حالة التأكد:** هي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة المتغيرات المؤثرة ونوعيتها والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذها وبالتالي فان أثار القرار ونتائجه تكون معروفة مسبقا.

---

[1] https://www.gulfbase.com/ar/investmenttutorial/subsection?id=60&SecId=107&p2agie=154.

[2] محمد السعيد عبد الهادي، مرجع سابق، ص45.

ب-**القرارات في حالة المخاطرة:** هي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع وعليه فانه على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الوقوع مستقبلا وكذلك درجة احتمال حدوثها.[1]

ت-**القرارات في حالة عدم التأكد:** هي تلك القرارات التي غالبا ما تقوم بها الإدارة العليا عندما ترسم الأهداف العامة وسياستها، ويصعب على الإدارة تحديد النتائج المحتملة للقرار المتخذ وهذا يرجع إلى عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي على توجيه القرار المؤسساتي

يلعب التحليل المالي دور كبير في توجيه القرارات، والرامي أساسا إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسة، حتى تضمن هاته الأخيرة الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها.

اولا: دور النسب المالية واستخداماتها في اتخاذ القرار

تكتسي عملية تحليل النسب المالية أهمية كبير لمتخذ القرار فهي تمكنه من التعرف على نقاط قوة المؤسسة والعمل تعزيزها كما أنها تمكن المحلل المالي من التعرف على نقاط الضعف بالنسبة للمؤسسة والعمل على تصحيحها، فيجب على المحلل المالي أن يقوم بتحليل كافة النسب المالية للحصول على المعلومات اللازمة للاتخاذ القرارات الرشيدة لأن كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار:[2]

1. نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ لاتخاذ قرار التمويل والائتمان
2. نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.
3. نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ قرار الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

كما يمكن للنسب المالية أن تستخدم في العديد من القرارات مثل: [3]

1. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات: بحيث يمكن للمؤسسة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديري باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والقدر الشخصي واسترشاد للنسب المالية للمؤسسات المماثلة.
2. استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق: حيث تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الداخل في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري.

---

[1] خليل محمد العزاوي، مرجع سابق، ص79.

[2] عبد الرحيم ومحمد إبراهيم، **اقتصاديات الاستثمار والتحليل المالي**، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 102.

[3] http://www.doubleclick.com.eg/Articles/financial-analysis

ثالثا: دور تحليل الاستغلال في توجيه القرار:

كل تحليل للوضعية المالية للمؤسسة ينطلق أساسا من وثائقها المحاسبية، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل فيه جملة من العناصر المادية والبشرية تسمح بتحقيق الهدف المسطر ويتم هذا التفاعل من خلال تحليل الاستغلال الذي يحدد مسؤوليات والوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات[1] الاستغلالية على حدا و تقييمها في نهاية الدورة، وبالتالي يساعد في توجيه القرارات المتعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين الذي يساهم بدرجة قوية في النتيجة، كما أنه يساعد على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية وكذا قرارات التوسع في حجم النتاج، قرارات البيع و قرارات التسعير.

كما يساعد تحليل الاستغلال في توجيه القرارات التخطيطية، حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك[2] تكون التكلفة موضوع البحث مستقبلية أي متوقعة في المستقبل، وعلى الرغم من أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة إلا أن المعيار المناسب لحساب التكلفة لغرض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بالقرار بغض النظر عن كونه ثابت أو متغير.

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010، ص33.

[2] – محمد مطر،نفس المرجع السابق، ص 34.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

لقد تم التطرق لموضوع التحليل المالي من طرف العديد من الباحثين نظرا للأهمية التي يكتسبها، وفي هذا المبحث سوف نتطرق لأهم هذه الدراسات المقدمة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

كان موضوع التحليل المالي عنوان للعديد من الدراسات السابقة العربية، فقد اهتم الباحثين والأساتذة والطلاب العرب بهذا الأخير، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم هذه الدراسات.

الدراسة الأولى: "أثر المعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على اتجاهات وأداء صانعي القرار

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، من إعداد الطالب **أبو جبارة**، جامعة فلسطين،2003.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على مستوى أداء الأفراد الذين يصنعون القرارات المالية، فكانت إشكالية البحث كالتالي: ما أثر المعلومات المحاسبية على إتخاذ وصناعة القرار للمؤسسة؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية، اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في الجانب النضري، كما اعتمد على نتائج الاستبيان لتقديم الحلول للإشكالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود علاقة قوية بين صانعي القرارات المالية، وبين المعلومات المحاسبية.

الدراسة الثانية " دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات"

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة ، من إعداد الأستاذ **موسى بن منصور**،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات من خلال توضيح كيفية مساهمته في تقدير قيمة الشركات الداخلة في الاندماج وكيفية تسوية قيمة الصفقة، فكانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو الدور الأساسي للتحليل المالي باعتباره إحدى أهم أدوات التسيير والإدارة المالية في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات؟ وتوصل الباحث إلى السيطرة عليها، يعني استثمارا بالنسبة للشركة الباقية وتنفيذه يتطلب تطبيق نفس المبادئ الأساسية لأي قرار استثماري، خاصة فيما يتعلق بالربحية والعائد والتكلفة.

وقد اعتمد الطالب في دراسته على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وعليه توصل الباحث إلى أن التحليل المالي وسيلة لاتخاذ القرارات في المؤسسة.

الدراسة الثالثة :" د.زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي، مقالة علمية حول أهمية النسب المالية"في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد ، 63 سورية سنة 2007

هذه الدراسة عبارة عن مقال علمي، حول أهمية النسب المالية، من إعداد الدكتورة **زهرة حسن العامري**

والسيد **علي خلف الركابي**، من مجلة الإدارة والاقتصاد العدد63، سوريا سنة 2007.

اعتمد الباحث في هذا المقال على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت نتائج دراسته إلى أن التحليل المالي هو وسيلة لاتخاذ القرارات في المؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

كان موضوع التحليل المالي عنوان للعديد من الدراسات السابقة العربية، فقد اهتم الباحثين والأساتذة والطلاب الأجانب بهذا الأخير، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم هذه الدراسات.

1. الدراسة الأولى :"استخدام التحليل المالي التنبؤ بنجاح أو فشل الشركات" : دراسةwood life,Hutton .1997

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، تحت عنوان: إستحدام التحليل المالي بالتنبؤ بنجاح أو فشل الشركة، دراسةwood life.hutton، سنة 1997، كانت إشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى استخدام التحليل المالي في التنبؤ بنجاح أو فشل الشركات؟، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي في إبراز النتائج، وتوصل إلى ضرورة مصداقية البيانات المالية المستخلصة من القوائم المالية، كما أن القدرة التنبؤية للقرارات تتوقف على مصداقية البيانات المالية.

المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف

الجدول 01: التعقيب على الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى: أثر المعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على اتجاهات وأداء صانعي القرار من إعداد الطالب أبو جبارة	. تتمحور إشكالية كلا من الدراستين حول اثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ وصناعة القرار للمؤسسة. . تهدف كل من الدراستين الى دور المعلومات المحاسبية في التحليل المالي للمؤسسة ومدى صحة هذه المعلومات . النتائج المتوصل اليها في كلتا الدراستين الى وجود علاقة قوية بين صانعي القرارات المالية وبين المعلومات المحاسبية , . المنهج المتبع في كلتا الدراستين انتهجتا المنهج الوصفي في الجانب النظري . تم الاعتماد بشكل رئيسي في كل من الدراستين	. الاختلاف في الدراستين أن دراسة الباحث هي عبارة عن رسالة ماجيستر أما دراستنا هي عبارة عن مذكرة ماستر أكاديمي . الاختلاف الوارد في الدراستين هو ان الباحث ركز على اثر المعلومات المحاسبية الراجعة في اداء صانعي القرار اما دراستنا فركزت ضمن الاشكالية على التحليل المالي في اتخاذ القرار المؤسساتي . الاختلاف في الاهداف هو ان دراسة الباحث تهدف الى تحديد دور المعلومات المحاسبية على مستوى اداء صانعي القراراما هدف دراستنا هو التعرف على

	على وثائق محاسبية وقوائم مالية سابقة بالنسبة للشركات محل الدراسة –أقرت كل من الدراستين على أهمية المعلومات المحاسبية الراجعة على شكل تقارير دورية أساسية في ترشيد قرارات لإدارة المالية	كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليتها في تشخيص المشكلة في الميدان , . اختلف المنهج المتبع في الجانب التطبيقي , . قام الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان في تقديم الحلول للإشكالية المتعلقة ببحثه،أما دراستنا فقد اعتمدت على نتائج التربص التطبيقي في المؤسسة. – ركزت دراسة الأستاذ على سلوكيات وشخصية متخذي القرار، أما دراستنا فقد ركزت على القوائم المالية في اتخاذ القرار دون تحليل شخصية متخذ القرار . دراسة الباحث كانت في فلسطين سنة 2003 اما دراستنا في 2018 في الجزائر . شلف .
الدراسة الثانية : دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات من إعداد الأستاذ : موسى بن منصور	. تتمحور اشكالية كل من الدراستين حول دور التحليل المالي . . هدفت الدراستين الى ابراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ترشيد	. الاختلاف في الدراستين هو ان دراسة الباحث هي عبارة عن اطروحة دكتوراه اما دراستنا فهي مذكرة ماستر اكاديمي. . الاختلاف الوارد في

	القرارات. . النتائج المتوصل اليها في كلتا الدراستين الى ظهور الدور الريادي للتحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارت . . اعتمدتا كل من الدراستين المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي. . اعتمدتا كل من الدراستين على نتائج التربص التطبيقي في المؤسسة الاقتصادية . -كل من الدراستين اعتمدتا على نتائج التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرارات في المؤسسة بالإضافة إلى تقديم حلول لإشكالية الدراستين. -كل من الدراستين أظهرتا أهمية التحليل المالي في شركات التي يندرج نشاطه ضمن النشاط الاقتصادي التجاري	الدراستين . اختلفت الدراستين في نوع القرار المتخذ في المؤسسة، فكان هدف دراستنا هوتوجيه القرار المؤسساتي أما هدف الدراسة المتعلقة بالأستاذ هو اتخاذ قرار الاندماج بين الشركات. -اختلفت الدراستين في عدد الشركات التي تم تشخيص وضعيتها المالية عن طريق التحليل المالي. . كانت دراستنا من 2016 الى سنة 2018 اما دراسة الباحث فكانت في سنة 2012
الدراسة الثالثة: مقالة علمية حول أهمية النسب	. كل من الدراستين اعتمدتا استخدام أسلوب النسب	. الاختلاف في الدراسة ان دراسة الباحث هي عبارة

المالية" **من إعداد: د.زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي**	المالية في تقييم أداء الشركات . . توضيح مفهوم التحليل المالي و أساليبه مع التركيز على أسلوب النسب المالية و متطلباته. ▪ اتبعتا كل من الدراستين اسلوب الوصفي و التحليلي . كل من الدراستين اظهرت اهمية النسب المالية في التحليل المالي . . تمثلت نتائج الدراستين الى ان التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرارات في المؤسسة بالاضافة الى تقديم حلول لاشكالية الدراسة	عن مقالة علمية أما دراستنا هي عبارة عن مذكر تخرج ماستر أكاديمي . . اختلفت الدراستين حول الاشكالية حيث تمحورت اشكالية الباحثة حول ضعف استخدام اسلوب النسب المالية في تقييم اداء الشركات اما دراستنا فكانت حول دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المؤسساتي. ▪ اختلفت الدراستين في الهدف من استخدام التحليل المالي، فكان هدف استخدام التحليل المالي في دراستنا هو توجيه واتخاذ القرار المؤسساتي، أما بالنسبة لدراسة الأساتذة فكان الهدف هو التركيز على أسلوب النسب المالية و متطلباته،وكذا إلى توضيح مفهوم التقييم أداء شركة المشاريع النفطية باستخدام النسب المالية . دراستنا كانت في سنوات

		2016،2017،2018 اما دراسة الباحث كانت في 2007 في سوريا . اعتمدت دراستنا على نتائج تربص تطبيقي في مؤسسة اشغال البناء اما دراسة الباحثة كانت دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية .

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة باللغة العربية

ثانيا: التعقيب على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

لقد تم عرض دراسة سابقة أجنبية المتعلقة بموضوع التحليل المالي في المطلب السابق، وسوف نشير أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة باللغة الأجنبية في الجدول التالي:

الجدول 02: التعقيب على الدراسات السابقة ل باللغة الأجنبية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
استخدام التحليل المالي التن.بؤ بنجاح أو فشل الشركات" : دراسة wood life,Hutton .1997	. اعتمدت كل من الدراستين على التحليل المالي . . تهدف كل من الدراستين الى اكتشاف القدرة التنبؤية التي تعتمد عليها النسب المالية . نتائج الدراستين توصلت الى ان القدرة التنبؤية للقرارات تتوقف على مصداقية البيانات المالية المستخلصة منها النسب المالية .	–اختلفت اشكالية الدراستين حيث تمحورت اشكالية الباحث حول استخدام التحليل المالي للتنبؤ بنجاح او فشل الشركات اما دراستنا تمحورت حول دور التحليل المالي في اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية . اعتمدت دراستنا على جميع النسب والمؤشرات المالية في حين أن

	. اعتمدت كل من الدراستين المنهج الوصفي و التحليلي في ابراز النتائج. أقرت كل من الدراستين على ضرورة مصداقية البيانات المالية المستخلصة من القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي وذلك من أجل التوصل إلى نتائج صائبة. –تم الاعتماد في كل من الدراستين على منهج دراسة الحالة	دراسة الأستاذ فقد اقتصرت على خمس نسب مالية فقط. –قمنا بدراسة تطبيقية لشركة واحدة، أما الباحث فقد قام بدراسة تطبيقية لعدة شركات للمفاضلة بينها وذلك للتوصل إلى نماذج تنبؤية في المستقبل اختلفتا الدراستين في سنوات الدراسة دراستنا في 2019 اما دراسة الباحث كانت في سنة 1997.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

ثالثا:القيمة العلمية المضافة للبحث:

تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة بأنها سعت إلى إبراز دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، في حين أن الدراسات السابقة بيّن فيها دور التحليل المالي بين اتخاذ قرار الاندماج بين الشركات والتنبؤ بالفشل المالي، إضافة إلى أننا اعتمدنا في دراستنا على أسلوب التحليل المالي التطوري الذي يقوم على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لدورات متتالية، والذي يرتكز على : تطور النشاط ، تطور أصول المؤسسة، تطور الهيكل المالي للمؤسسة ، أما بالنسبة لبعض الدراسات السابقة فقد اعتمدت على أسلوب التحليل المالي الذي يقوم على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع ونفس السوق، كما أن دراستنا شددت على مصداقية القوائم المالية السابقة التي يتم استخدامها في عملية التحليل المالي وذلك للحصول على نتائج حقيقية تعكس الواقع المالي للمؤسسة، بالمقابل ركزت بعض الدراسات السابقة على سلوكيات وشخصية متخذي القرار حيث رأت أن الروح المعنوية لمتخذي القرار تلعب دور في اتخاذ قرارات صائبة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- يلعب التحليل المالي دورا كبيرا في تحديد نقاط القوة لتعزيزها بالنسبة للمؤسسة ونقاط الضعف لتصحيحه؛
- عملية التحليل المالي تتطلب كمية هائلة من المعلومات خاصة بالقرارات المالية نضرا لأهميتها و الخصائص التي تتميز بها؛
- تعتبر القوائم المالية السابقة الخاصة بالمؤسسة منبع للمعلومات المحاسبية حيث أنها تلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار، وذلك انطلاقا من النتائج المستخلصة من استخدام أدوات التحليل المالي على القوائم المالية التي تعطي لنا معلومات حول السيولة والربحية والنشاط، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول هذا الاستغلال .

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء –بالشلف–

تمهيد

تعتبر مشاريع السكن و إقامة البنى التحتية من أولويات الحكومة الجزائرية ، فالطلب على السكن في الجزائر يبلغ حوالي 200 ألف وحدة سكنية سنويا ، في حين لا تتجاوز طاقة الانجاز المحلية 80 ألف وحدة سكنية ، لذلك رصدت الدولة الجزائرية مبالغ هامة في البرامج التكميلية لدعم نمو الاقتصاد الجزائري، فخصصت مبالغ هامة لمجال السكن و كذلك الأشغال العمومية ، فكانت مؤسسة أشغال البناء الخاصة الكائن مقرها بالشلف من ضمن وحدات هذا البرنامج التكميلي لدعمه، وسنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف عليها من خلال شرح هيكلها التنظيمي و دراسة أهم أهدافها ونشاطاتها كما سنحاول تحليل وتقييم أداءها المالي خلال السنوات 2016، 2017، 2018.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة أشغال البناء

تمهيد:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات و أعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية الشرقية و الغربية ، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادية للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لان العملية الإنتاجية داخلها ، أو نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية، متعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية و عناصر أخرى معنوية من جهة ثانية كما يشمل تعاملها المحيط وفي هذا الفصل سنحاول أن نتطرق إلى العموميات حول المؤسسة الاقتصادية لأشغال البناء.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

مؤسسة أشغال البناء هي مؤسسة اقتصادية محلية يقع مقرها في ولاية الشلف تأسست في سنة 1998 في البداية بشكل غير رسمي إلى غاية سنة 2002 وصلت إلى شكلها القانوني و الرسمي حيث عرفت مرحلة جديدة وهي الاقتصاد و البحث عن الفعالية و العقلانية من خلال تطبيق الإصلاحات على الهيكل الاقتصادي نفسه عبر كل أقطابها وكل قطب يحتوي على مشروع أو أكثر من ذلك.

وهي مؤسسة اقتصادية لانجاز المجمعات السكنية و الخرسانات الجاهزة و كذا كراء مواد و معدات البناء وهي رائدة في ميدان أشغال البناء تحتل مرتبة معتبرة بين المؤسسات الأحسن في الجزائر حيث فاق رأس مالها في سنة 2018ب 819979692 د ج

وللمؤسسة فروع عبر تراب الولاية منها ما هو مخصص لصناعة الخرسانات الجاهزة في المنطقة الصناعية بوادي سلي.

. وكذا كراء معدات و أدوات البناء ب الحي الاولمبي بالشلف؛

كما أن لها مشاريع مستقبلية تتمثل بالشراكة الأجنبية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أشغال البناء

يشكل الهيكل التنظيمي وسيلة فعالة إنجاح المؤسسة في تأدية مهامها اليومية بفعالية، ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أشغال البناء :

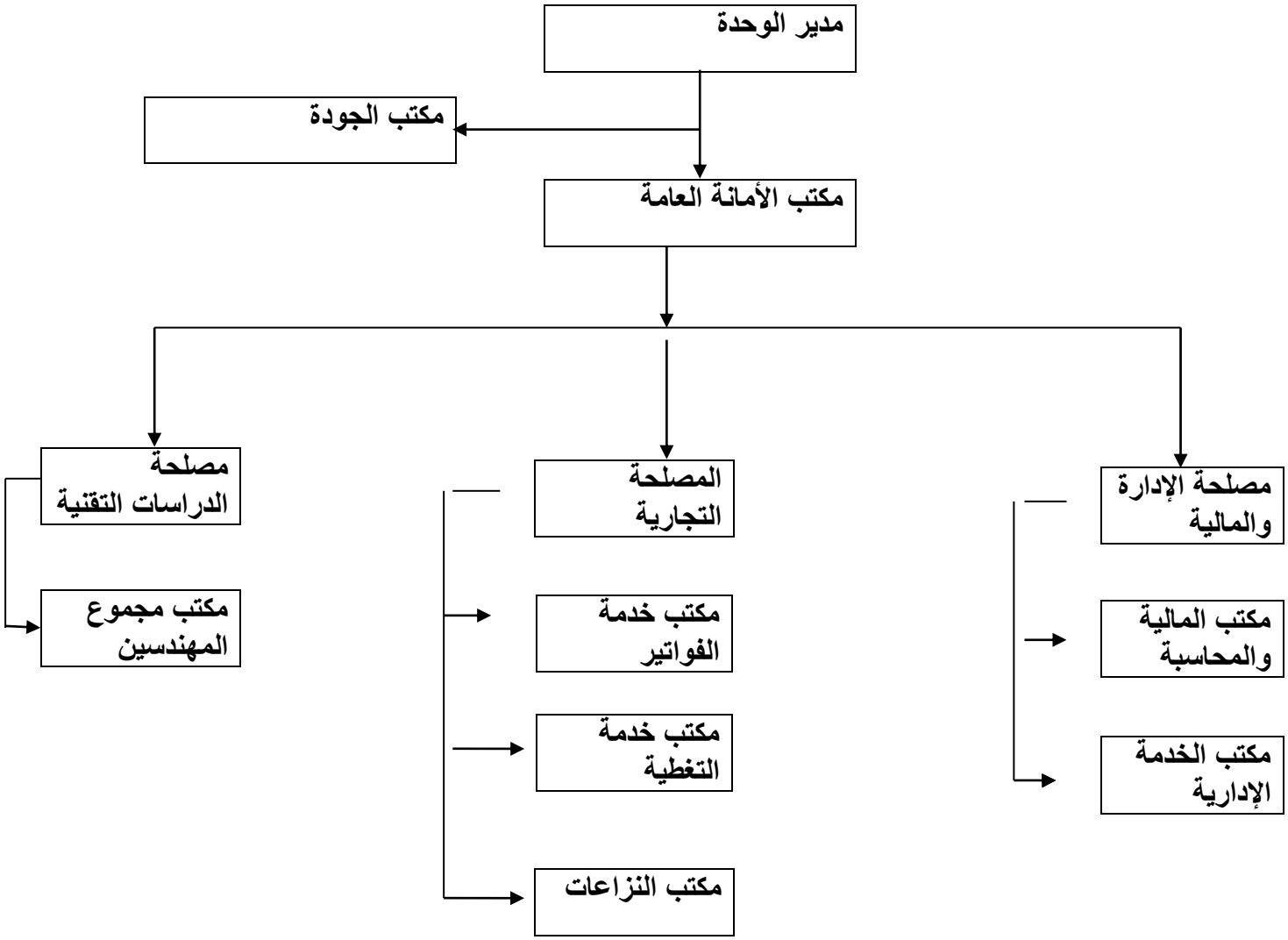

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية.

أ. المدير العام:

وهو المسؤول الأول عن تسيير المؤسسة، كما انه المسؤول المباشر عن المؤسسة اتجاه الإدارة المركزية ومصدر القرارات بالتنسيق بين مختلف المصالح، وبهذا فهو يقوم أساسا بتنسيق الجهود بين مختلفة الموارد البشرية في المؤسسة، إذ انه هو الموجه و المنظم لمختلف الأعمال الإدارية وكذلك هو المسؤول عن نوعية النتائج المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

ومن بين المهام التي يقوم بها أيضا نذكر:

- مراقبة استعمال الوسائل الممنوحة للمؤسسة؛

- تقديم الوسائل والمتطلبات الضرورية لنشاط المؤسسة؛

التأكد من نوعية ومطابقة أعمال الإدارة المنفذة من طرف المصالح مع ما تم التخطيط له؛

- اقتراح ميزانية المؤسسة ومراقبة تنفيذها؛

- يمثل المؤسسة في الداخل والخارج؛

- المصادقة على القوائم الاجتماعية، القوائم الختامية والجداول المالية خلال السنة.

ب . أمانة الإدارة:

وتقوم بهذه المهمة سكرتيرة واحدة وهي تعتبر عنصرا حساسا داخل المؤسسة،ن وهذا راجع إلى طبيعة عملها إذ تطلع على كل المعلومات سواء كانت سرية أو غير سرية، فهي تسجل كل المراسلات من والى المؤسسة، وهي تحتفظ بنسخة من كل مستند وارد أو صادر.

وتقوم السكرتيرة أيضا بما يلي:

- إعداد محاضر الاجتماعات؛

- تحرير الإستدعاءات لأي اجتماع داخل المؤسسة؛

- تبليغ نسخة من هذه المحاضر لكل عنصر في الاجتماع؛

- تقوم بتوزيع البريد على مختلف المصالح بعد تسجيله وتأشيره من طرف المدير؛

. تنظيم الملفات (البريد الصادر والوارد، مراسلات، الطلبيات....) إلى جانب ذلك تقديم الوثائق والمراجع التي تطلب من مديرها.

ت . مكتب الجودة:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- تحديد سياسة الجودة وضمان أن هذه السياسة مفهومة في كل مستويات المصالح؛

- السهر على تطبيق واحترام مجموعة القواعد التقنية والإدارية المتعلقة بضمان صحة المؤسسة؛

- ضمان متابعة خطة تحسين الجودة وتقييم فعاليتها؛

- معرفة مدى رضا الزبون من خلال وضع استبيان يملا من طرف الزبون.

ث . المصلحة الإدارية والمالية:

تعتبر حلقة وصل ما بين المصلحة التجارية ومصلحة الدراسات التقنية، حيث تم تقديم المعلومات الخاصة بالزبون من مصلحة الدراسات التقنية إلى المصلحة التجارية.

هذه الأخيرة تقوم بتقديم المعلومات وتضم مكتبين: مكتب المالية والمحاسبة، ومكتب الخدمة الإدارية.

ومن أهم مهام هذه المصلحة نذكر ما يلي:

- استلام الفواتير الخاصة بطلبات الشراء، البنوك...الخ.

- تقييد العمليات المحاسبية.

- إعداد الأجور للعمال.

- المراقبة والتحقق من صحة العمليات.

- القيام بتسجيل العمليات.

- العمل على حسن تقدير نفقات وإيرادات المؤسسة لتفادي حالات العجز.

ج . المصلحة التجارية:

تحتل المصلحة التجارية مكانة هامة في تنظيم المؤسسة، وتعد همزة وصل مابين المؤسسة و الزبونن لما تقوم به من ادوار مختلفة تمس الخدمة والسياسة الاتصالية والتسويقية عامة.

وتتكون هذه المصلحة من ثلاث مكاتب: مكتب الفواتير، مكتب التغطية ومكتب النزاعات.

ومن بين أهم مهام المصلحة التجارية:

- القيام بالمناقصات وتسجيلها.

- متابعة ديون الزبائن ببعث الاعذارات و القيام بالمتابعة القضائية إن اقتضى الأمر، في حالة عدم الدفع أو أي أضرار أخرى من طرف الزبون أو الدفاع عن المؤسسة في حالة رفع الزبون دعوى قضائية ضدها.

- حساب رقم أعمال المؤسسة.

- استلام الفاتورات.

- تنظيم الصالونات والمعارض.

المبحث الثالث: أهداف المؤسسة واهم نشاطاتها وانجازاتها

كل مؤسسة اقتصادية مهما كان نشاطها لديها أهداف مسطرة تجاهد للوصول اليها؛

1. أهداف المؤسسة :

. الوصول إلى اكبر قدر من المبيعات فيما يخص إنتاج الخرسانة الجاهزة؛

. الطموح إلى توسيع استثماراتها إلى خارج البلاد والقيام بالشركات الأجنبية؛

. تهدف إلى رفع الاستثمار و الإنتاج في الخرسانة .

2. أهم انجازاتها :

هناك مشارع قيد الانجاز وتتمثل في

. انجاز 300 مسكن ببوقادير . شلف

. انجاز 500 مسكن بالشلف مركز

. انجاز 300 مسكن عدل يالتنس . شلف

انجاز 200 مسكن عدل بواد القصب . شلف

انجاز 400 مسكن اجتماعي بالكريمية . شلف

وهناك العديد النشاطات و الانجازات المنجزة على مر السنوات .

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة أشغال البناء، من خلال عرض جدول حسابات النتائج والميزانيات المختصرة للسنوات،2016 ، 2017، 2018.

يتم التحليل المالي للمؤسسات باستعمال العديد من الأدوات والوسائل، وحتى تتمكن المؤسسة من أخذ صورة معقولة عن تطور الوضع المالي لها، يجب على الأقل أن تستخدم سلسلة من البيانات المحاسبية التاريخية للمؤسسة إضافة إلى السنة الحالية، وتكمن أهمية هذه الوثائق في إعطاء معلومات عن تطور نشاط المؤسسة حتى يكون التحليل موضوعيا، ومن أهم التقنيات المستعملة في التحليل المالي: مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل الدائم، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة الصافية بالإضافة إلى تحليل النسب المالية وجدول حسابات النتائج، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

خلال الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة أشغال البناء، تم الإعتماد على الميزانيات المحاسبية المفصلة للفترة 2016، 2017، 2018 وذلك لإعداد الميزانيات المالية لنفس الفترة من اجل تحليلها.

الجدول رقم (06): الميزانية المختصرة للسنوات(2016، 2017، 2018)

البيان	2016		2017		2018	
	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
الأصول						
الاصول غير الجارية	31242083	18,44	31800000	21,46	20108250	8,08
الاصول الجارية	138223258	81,56	116370290	78,54	228880046	91,92
المخزونات	00	00	14876755	10,04	00	
القيم القابلة للتحقيق	134870634		32028940	21,62	63520306	25,51
خزينة الأصول	3352624		69464595	46,88	165359740	39,41
مجموع الأصول	**169465341**	**100**	**148170290**	**100**	**248988296**	**100**
الخصوم						
الأموال الدائمة	104484990	61,65	131767452	88,93	200957213	81,36
الأموال الخاصة	96484990	56,93	131767452	88,93	200957213	81,36
الخصوم غير الجارية	8000000	4,72	00	00	00	00
الخصوم الجارية	44054541	26,00	16402838	11,07	46031083	18,64
خزينة الخصوم	20925810	12,35	00	00	00	00
مجموع الخصوم	**169465341**	**100**	**148170290**	**100**	**246988296**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

اولا: تحليل الميزانية المختصرة:

1. بالنسبة للأصول:

نلاحظ من خلال عرض الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة(2018,2017,2016) الخاصة بمؤسسة أشغال البناء، أن الأصول الغير الجارية تزايدت سنة 2017 ثم انخفضت سنة2018، أما بالنسبة للأصول الجارية قد إستفادت من أكبر نسبة لسنوات الدراسة على التوالي: 81,56%، 78,54%، 91,92%

ويفسر هذا التفاوت الكبير بين الأصول الجارية والغير جارية إلى طبيعة نشاط المؤسسة.

2. بالنسبة للخصوم:

نلاحظ من خلال عرض الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة(2018,2017,2016) الخاصة بمؤسسة أشغال البناء، أن الأصول الغير الجارية تزايدت سنة 2017 ثم انخفضت سنة 2018، نفس الشيى بالنسبة للخصوم، حيث احتلت الأموال الخاصة المرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة على التوالي:56,93%، 88,93%، 81.36%، أما الديون طويلة الأجل فكانت منعدمة خلال سنة 2017 وَ 2018 ، ونفس الشيئ بالنسبة لخزينة الخصوم

و هذا يشير إلى اعتماد المؤسسة على أموالها الذاتية، ويعزز إستقلاليتها المالية، ويجعلها في وضعية مريحة اتجاه الدائنين.

المطلب الاول: تقييم التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

اولا: رأس المال العامل الدائم: ويتم حسابه كما يلي:

أ- **من أعلى الميزانية:** الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية.

ب -من أسفل الميزانية: الاصول الجارية- الخصوم الجارية.

الجدول رقم (07) رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الاموال الدائمة	104484990	131767452	200957213
الاصول غبر الجارية	31242083	31800000	20108250
رأس المال العامل الدائم	**73242907**	**99967452**	**180848963**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

ثانيا: تحليل النتائج:

من خلال النتائج نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنوات الدراسة لمؤسسة أشغال البناء، كما نلاحظ زيادة على التوالي، وهو ما يفسر قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من أموالها الدائمة، ويؤكد أيضا أن المؤسسة تملك هامش أمان يمكن استخدامه في تمويل دورة الاستغلال للمؤسسة، والوفاء بديونها قصيرة الأجل في أوقات استحقاقها.

1. **رأس المال العامل الخاص:** ويتم حسابه كما يلي

1) **رأس المال العامل الخاص**= الأموال الخاصة– الأصول الغير جارية

رأس المال العامل الخاص= رأس المال العامل الدائم– ديون طويلة الأجل

الجدول رقم (08) رأس المال العامل الخاص

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الاموال الخاصة	96484990	131767452	200957213
الاصول غير الجارية	31242083	31800000	20108250
رأس المال العامل الخاص	**65242907**	**99967452**	**180848963**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة 2016، 2017، 2018 وهذا يعني أن الأصول غير جارية، ممولة بالكامل من الأموال الخاصة، وجزء من الأموال الخاصة ممول من الأصول جارية، وهذا شيئ جيد.

2. **رأس المال العامل الأجنبي**

ويتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي= ديون طويلة الأجل+ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (09) رأس المال العامل الأجنبي

البيان / السنوات	2016	2017	2018
ديون طويلة الأجل	8000000	00	00
ديون قصيرة الأجل	44054541	16402838	46031083
رأس المال العامل الأجنبي	**52054541**	**16402838**	**46031083**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة 2016، 2017، 2018 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل إحتياجاتها، خاصة في المدى القصير، وهو ما يفسر إستقرارها المالي.

3. رأس المال العامل الإجمالي

ويتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (10) رأس المال العامل الإجمالي

البيان / السنوات	2016	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي	138223258	116370290	228880046

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج

نلاحظ من خلال الجدول ان رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة2016، 2017، 2018 وهذا مايبين الدوران السريع لعناصر الأصول المتداولة، وكذا القيم المحققة بسبب الزيادة في حجم الأموال المستحقة من قبل الزبائن، وهذا ما يؤثر إيجابا على المؤسسة.

4. إحتياجات راس المال العامل الدائم

ويتم حسابه كما يلي:

إحتياجات رأس المال العامل الدائم= (الأصول الجارية –خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية –خزينة الخصوم)

الجدول رقم (11) إحتياجات رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأصول الجارية- خزينة الأصول	134870634	46905695	63520306
الخصوم الجارية- حزينة الخصوم	44054541	16402838	46031083
إحتياجات رأس المال العامل الدائم	**90816093**	**30502857**	**17489223**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن إحتياجات رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنوات الدراسة 2016، 2017، 2018 وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل، غير قادرة على تغطية المخزونات ومديونيتها، مما يجعل المؤسسة في حاجة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

5. الخزينة الصافية

وتحسب كما يلي:

1)- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – إحتياجات رأس المال العامل الدائم

2)- الخزينة الصافية= خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول رقم (12): الخزينة الصافية

البيان / السنوات	2016	2017	2018
حزينة الاصول	3352624	69464595	46031083
خزينة الخصوم	20925810	00	00
الخزينة الصافية	**(17573186)**	**69464595**	**46031083**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية كانت سالبة سنة 2016، وهذا يدل على وجود عجز على مستوى خزينة المؤسسة، وهذه وضعية سيئة، قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي، أما في السنوات 2017، 2018 فنلاحظ تغير الخزينة من الحالة السالبة إلى الحالة الموجبة، وهذا يدل على وجود توازن مالي في الأجل

القصير، ويمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الإستغلال ومواجهة الحالات الإستثنائية التي تقع فيها.

المطلب الثاني: تقييم التحليل المالي بواسطة النسب المالية

اولا:حساب وتحليل نسب السيولة

1. **حساب نسبة السيولة العامة:** تمثل نسبة الديون قصيرة الأجل من الاصول المتداولة ويمكن حسابها إنطلاقا من العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة=الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل *100.

الجدول رقم (13): نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	138223258	116370290	228880046
ديون قصيرة الأجل	44054541	16402838	46031083
نسبة السيولة العامة	**%313**	**%709**	**%497**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة العامة تفوق 1 خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الأجل، وذلك راجع للإنخفاظ الشديد للديون قصيرة الأجل خلال هذه الفترة، وأن المؤسسة تملك قدر كبير من السيولة يمكنها من تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

2.حساب نسبة السيولة المختصرة:

وتمثل نسبة الديون قصيرة الأجل من القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة+ القيم الغير جاهزة)/ ديون قصيرة الاجل *100

الجدول رقم (14): نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	2016	2017	2018
قيم جاهزة+ قيم غير جاهزة	138223258	101493535	228880046
ديون قصيرة الأجل	44054541	16402838	46031083
نسبة السيولة المختصرة	**%313**	**%618**	**%497**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة المختصرة فاقت 60% خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية وسداد جميع ديونها قصيرة الأجل في موعد إستحقاقها، وذلك بواسطة القيم الجاهزة والقيم المحققة.

ج – نسبة السيولة الآنية

وتمثل نسبة الديون قصيرة الأجل من القيم الجاهزة فقط ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

د –**نسبة السيولة الآنية**= القيم الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (15): نسبة السيولة الآنية

البيان / السنوات	2016	2017	2018
خزينة الأصول	3352624	69464595	165359740
ديون قصيرة الأجل	44054541	16402838	46031083
نسبة السيولة الآنية	**%7**	**%423**	**%359**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الآنية فاقت 30% خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على سداد جميع ديونها قصيرة الأجل عن طريق مابحوزتها من أصول متداولة وسيولة.

1. حساب وتحليل نسب التمويل

أ– **حساب نسبة التمويل الدائم:** تمثل نسبة الأصول الثابتة من الأموال الدائمة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأصول الدائمة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (16): نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الاموال الدائمة	104484990	131767452	200957213
الاصول الثابتة	31242083	31800000	20108250
نسبة التمويل الدائم	**%34**	**%414**	**%999**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم سنة 2016 كانت أقل من 1 ، أما في سنة 2017 و2018 فاقت 1، وهذا يعني أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب، وكذلك أصبحت تغطي كل أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة، عكس السنة الأولى من الدراسة، حيث كانت تعتمد على الديون طويلة الأجل لتغطية أصولها.

ب- **نسبة التمويل الخاص:** وتمثل نسبة الأصول الثابتة من الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (17): نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	96484990	131767452	200957213
الأصول الثابتة	31242083	31800000	20108250
رأس المال العامل الدائم	**%308**	**%414**	**%999**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص تجاوزت 1 خلال فترة الدراسة، ويدل هذا على قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة.

ج- **نسبة فترة السداد:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، ويكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة فترة السداد= مجموع الأصول الثابتة/ مجموع الديون *100.

الجدول رقم (18): نسبة فترة السداد

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	31242083	31800000	20108250
مجموع الديون	52054541	16402838	46031083
نسبة فترة السداد	**%60**	**%193**	**%43**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة فترة السداد أثناء سنوات الدراسة فاقت 40%، إذ أنه من المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبة في سداد قيمة الديون في مواعيد إستحقاقها.

3. نسبة الإستقلالية المالية: وتمثل نسبة الديون من الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ مجموع الديون *100

الجدول رقم (19): حساب نسبة الإستقلالية المالية

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الاموال الخاصة	9648499	131767452	200957213
مجموع الديون	52054541	16402838	46031083
نسبة الإستقلالية المالية	**%18**	**%803**	**%436**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة للمؤسسة

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية كانت أقل من 1 سنة 2016، مما يدل أن المؤسسة غير مستقلة ماليا خلال هذه الفترة وهي بعيدة نوعا ما عن النسبة المعيارية، أما سنة 2017و 2018 فقد تجاوزت 1 وبالتالي فهي في تحسن ومستقلة ماليا.

المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة أشغال البناء.

يعتمد التحليل المالي للمؤسسة على المعلومات المستمدة من الميزانيات المالية بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج، والذي يعتبر وثيقة محاسبية ملخصة للتكاليف والايرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية

الجدول رقم (20): جدول حسابات النتائج من سنة 2016 إلى سنة 2018

البيان	2016	2017	2018
المبيعات والأنشطة الملحقة	**595324960**	**862182794**	**819379692**
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	**00**	**00**	**00**
الإنتاج المثبت	**00**	**00**	**00**
إعانات الاستغلال	**00**	**00**	**00**
1انتاج السنة المالية	**595324960**	**862182794**	**819379692**
المشتريات المستهلكة	**462665149**	**(649023188)**	**(553830345)**
الخدمات الخارجية الأخرى	**126327**	**(251027)**	**(422440)**
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	**4763090**	**(12163346)**	**(2566720)**
2استهلاك السنة المالية	**467556566**	**(661437561)**	**(556819505)**
3القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**127768294**	**200745233**	**262560187**
أعباء المستخدمين	**(81147063)**	**(124492245)**	**(137142513)**
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	**(0359956)**	**(2934431)**	**(2446056)**
4اجماي فائض الاستغلال	**43021475**	**73318557**	**122971618**
المنتوجات العملياتية الأخرى	**38**	**782**	**00**
الأعباء العملياتية الأخرى	**(77)**	**(15731373)**	**(1044773)**
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	**00**	**00**	**00**
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	**(15222500)**	**(14737083)**	**(11691750)**
5النتيجة العملياتية	**27798936**	**42850883**	**110235184**
المنتوجات المالية	**00**	**00**	
الأعباء المالية	**2191449**	**(5043626)**	**(3436778)**
6النتيجة المالية	**(2191449)**	**(5043626)**	**(3436778)**
7النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**25507487**	**37807257**	**106798406**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	**(9203696)**	**(2522434)**	**00**

الضرائب المؤجلة دفعها عن النتائج العادية	**00**	**00**	**00**
مجموع الأنشطة العادية –منتوجات	**00**	**00**	**00**
مجموع الأنشطة العادية –أعباء	**00**	**00**	**00**
8مجموع الأنشطة العادية	**00**	**00**	**00**
9النتيجة الصافية للسنة المالية	**16403791**	**35284823**	**69193289**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية.

حساب نسب مؤشرات تطور النشاط:

الجدول رقم(21): حساب نسب مؤشرات تطور النشاط

البيان	**2016**	**2017**	**2018**
إنتاج السنة المالية	595324860	862182794	819379692
النسبة	/	%31	%-6
استهلاك السنة المالية	(467556566)	(661437561)	(262560187)
النسبة	/	%30	%19
القيمة المضافة للاستغلال	127768294	200745233	262560187
النسبة	/	%37	%24
إجمالي فائض الاستغلال	43021475	73318557	122971618
النسبة	/	%42	%41
النتيجة العملياتية	27798936	42850883	110235184
النسبة	/	%36	%62
النتيجة المالية	(2191449)	(5043626)	(3436778)
النسبة	/	%33	%47
النتيجة العادية قبل الضرائب	25607487	37807257	106798406
النسبة	/	%33	%65
النتيجة الصافية للسنة المالية	16403791	35284823	69193289
النسبة	/	%54	%49

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة

تقييم وتحليل النتائج:

1- **إنتاج السنة المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج السنة المالية سجل ارتفاع بنسبة 31%في سنة 2017 حيث انتقل من قيمة 595324860 دج سنة 2016 إلى 862182794 دج ثم إنخفض من جديد في سنة 2018 بنسبة -6% أين بلغت قيمته 819379692دج ، وهذا راجع إلى تذبذب المبيعات.

2- **استهلاك السنة المالية:** نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة استهلاك السنة المالية كان سالبا، وسجل إرتفاع بنسبة 42% في سنة 2017حيث ارتفعت قيمته من 467556566دج سنة 2016 إلى 66143756 دج سنة 2017، وكذلك سنة 2018 سجل استهلاك السنة المالية انخفاضا بنسبة 16% أين بلغت قيمته 556819505 دج وهذا راجع إلى تذبذب كل من المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية الأخرى.

3- **القيمة المضافة:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة القيمة المضافة ارتفعت سنة 2016 بنسبة 58% حيث شهد ارتفاع من مبلغ 127768294 دج سنة 2016 إلى مبلغ 200745233 دج سنة 2017، وكذلك سنة 2018 ارتفعت بنسبة 31% حيث قدرت ب122971618 دج وهذا بسبب زيادة الإنتاج المباع مقارنة مع المشتريات المستهلكة.

4- **إجمالي فائض الاستغلال:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إجمالي فائض الإستغلال ارتفعت سنة 2017بنسبة42 %، حيت شهدت إرتفاع من مبلغ 43021475 إلى 73318557سنة 2017، وكذلك سنة 2018إرتفعت بنسبة41 % حيث بلغت هذه الأخيرة 122971618دج، وهذه الزيادة ناتجة عن إنخفاض قيمة أعباء المستخدمين وكذلك قيمة الضرائب.

5- **النتيجة العملياتية:** من خلال الجدول نلاحظ أن النتيجة العملياتية في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت سنة 2017بنسبة 36 % من مبلغ27798936 دج سنة 2016 إلى 42850883دج سنة 2017، وذلك سنة 2018 شهدت ارتفاع بنسبة 62%، ويعود سبب هذه الزيادة راجع إلى انخفاض القيمة المالية الكبيرة لمخصصات الاهتلاكات والمؤونات مقارنة مع المنتوجات العملياتية .

6- **النتيجة المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة النتيجة المالية سالبة وهذا راجع إلى انعدام المنتوجات المالية حث لاحظنا ارتفاع ثم انخفاض بنسبة 36% و62% على التوالي .

7- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة النتيجة العادية قبل الضرائب موجبة وهي في ارتفاع مستمر، حيث قدرت نسبة الزيادة من سنة 2016إلى سنة 2017 ب 33% من مبلغ 2191449 دج إلى 5043626 دج، وكذلك سنة 2018 ارتفعت بنسبة 47% أي مايعادل 3436778 دج.

8- **النتيجة الصافية:** نلاحظ من خلال النتائج أن النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة وهي في ارتفاع مستمر فقد قدرت نسبة الزيادة من سنة 2016 إلى سنة 2017ب 54% من 16403791 دج، إلى

35284823 دج، ووكذلك سنة 2018 ارتفعت النتيجة الصافية لتبلغ 69193289 دج، وهو مايفسر الوضعية الجيدة والمربحة للمؤسسة.

خلاصة الفصل

تطرقنا خلال هذا الفصل في مبحثه الأول إلى تقديم مؤسسة أشغال البناء، بتعريفها و شرح لهيكلها التنظيمي وكذا أهدافها واهم انجازاتها و نشاطاتها.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال المعلومات المحاسبية المقدمة لنا، لاسيما المعلومات التي لم نستطيع الحصول عليها من قبلهم، نظرا للسرية المهنية حسب رأيهم، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مؤشرات التوازن المالي، كانت محققة للتوازن المالي في السنوات الأخيرة ما عدا سنة 2016 التي حققت خزينة سالبة .
- نسب السيولة ونسب التمويل كانت غير متوقعة حيث تعدت المعقول .
- نتيجة السنة المالية كانت موجبة خلال سنوات الدراسة.

خاتمة

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسساتي للمؤسسة أشغال البناء التي يقع مقرها بالشلف، وكان ذلك باستخدام أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي اذ يعتبر تقييم الاداء المالي امرا ضروريا بالنسبة لأي مؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة حركة المؤسسة و اتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة للأهداف المراد تحقيقها، كما يمثل تقييم الاداء المالي المرأة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتنافسين ويسعي المحلل المالي من خلال تقييم الاداء الى الكشف عن اسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبنا ان اغلب المؤسسات تشكو من نقص او تدهور في الاداء لذا اصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام الى الدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المالية المتوفرة في المؤسسة.

ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد أهم وأحدث الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، والتي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي الأداء الكلي لها.

نتائج اختبار الفرضيات

- التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي باعتباره أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة؛
- التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها؛
- يمكن اعتبار نتائج التحليل المالي رهينة بمحتويات القوائم المالية التي يتم تحميلها، لذا يجب على الإدارة المالية التركيز على مصداقية الوثائق المحاسبية والقوائم المالية.

نتائج الدراسة

- النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يثبت الوضعية الجيدة للمؤسسة؛
- النسب المالية ونسب التمويل فاقت المعقول وذلك لعدم ضبط وتسجيل قيمة الديون طويلة الأجل؛
- يعبر تقييم الاداء المالي عن الاتجاه الذي تسلكه المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة وفق لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ضل مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية؛
- يعد تقييم الاداء المالي اداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في أي لحظة؛
- ان النسب المالية تمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتظهر قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها؛
- الزامية التعامل بالنسب الخاصة بتقييم الأداء المالي و التصريح بها ضمن الكشوف المالية؛

- تعتبر مؤشرات التوازن المالي اداة جد هامة تجعل المؤسسة قادرة على معرفة مدى قدرتها على توليد السيولة؛
- تمكن نسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من تقييم الوضعية المالية و التي تظهر من خلال الأنشطة؛
- حققت مؤسسة اشغال البناء خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة؛
- تتمتع المؤسسة بقدر كافي و هائل من السيولة حسب نتائج الدراسة في نسب السيولة مما يمكنها من تغطية احتياجاتها النقدية؛
- المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بنسب عالية؛
- نلاحظ ان راس المال العامل الاجمالي كان موجبا خلال السنوات الثلاثة 2016 ، 2017، 2018 وهذا راجع الى ان الاموال الدائمة تغطي بصفة إجمالية الأصول الدائمة.

توصيات الدراسة

من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بدور تحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وضعنا مجموعة من التوصيات التالية :

- نظرا لدور التحليل المالي في تقييم الأداء فعلى المؤسسة الاهتمام و التركيز على المعلومات التي يقدمها لها المحاسب، لما لها من أهمية بالغة؛
- على المؤسسة إعادة النظر في الميزانية الختامية لسنة ،2018 وذلك لعدم تساوي ميزانية الأصول مع ميزانية الخصوم؛
- على المؤسسة التعامل بالنسب المالية الخاصة بتقييم ادائها المالي وذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة أهم نقاط القوة والضعف؛
- على المؤسسة التعامل بمؤشرات التوازن المالي للتوصل الى رصيد الخزينة ومعالجته في حالة ما اذا كان رصيدها سالب.

افاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة تبين لنا ان هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها :

- استخدام النسب المالية التي لم يتم التعامل بها لتوسيع الدراسة و الوصول الى نتائج دقيقة؛
- ظهور نسب و مؤشرات جديدة يساعد الباحث على التعمق اكثر في الموضوع.

وأخيرا فان هذا البحث يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لدراسات اخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أيمن الشنطي، عامر الشقر ، **الإدارة و التحليل المالي** ، الطبعة 1، دار البداية ،عمان، 2004.
2. حسين بلعجوز، **مدخل لنظرية القرار**، الطبعة 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010.
3. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، الطبعة1، مؤسسة الوراق للنشر، عمان 2004.
4. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستثمارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التو**ريدات، الطبعة 1، مصر 2006 .
5. خليل محمد العزاوي ، **إدارة اتخاذ القرار الإداري**، الطبعة 1 ، دار كنوز المعرفة للنشر، الأردن ،2006
6. سكينة بن حمود، **مدخل للتسيير و العمليات الإدارية**، الطبعة 1، دار الامة دار الامة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
7. صابر تاج السر محمد عبد الرحمان، **التحليل المالي للأصول العلمية و العملية**، خوارزم العلمية للنشر،الأردن الطبعة 1، 2015.
8. صادق حسني، **التحليل المالي**، الطبعة 1، دار المجد للنشر، عمان، 1998.
9. عبد الرحيم و محمد إبراهيم، **اقتصاديات الاستثمار و التحليل المالي**، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2008.
10. عدنان تاية النعيمي و ارشد فؤاد التميمي، **التحليل المالي و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن 2008.
11. لحلف عثمان، **التسيير المالي و التحليل المالي** ،الجزء الأول، مطبوعات جامعية ، جامعة الجزائر ، 2002.
12. محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة 1 ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005.
13. محمد مبروك ابوزيد ، ا **التحليل المالي** ، الطبعة 2 ، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية ، 2009.
14. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2010.
15. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراجعة التسيير، التحليل المالي**، دار المحمدية للنشر، الطبعة 1، الجزائر 1999.
16. نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق**، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن 2006.
17. الياس بن سامي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن 2006.

ثانيا : الرسائل و المذكرات

1. باديس بن عيشة، تحليل الاختلال المالي من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، 1996.
2. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منشوري ، قسنطينة، 2010.

ثالثا : مراجع باللغة الاجنبية

1. Pierre camson , la gestion financière de entreprise , 5 eme edition, paris

رابعا : مواقع الالكترونية

1. https://www.gulfbase.com/ar/investmenttutorial/subsection?id=60&SecId=107&pagie=154

DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED

Activité : ETB

Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF

Exercice clos le : 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles			0,00	
Immobilisations corporelles				
Terrains			0,00	
Bâtiments			0,00	
Autres immobilisations corporelles	121.683.818,00	90.441.735,00	31.242.083,00	46.464.583,00
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
Impôts différés actif			0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	121.683.818,00	90.441.735,00	31.242.083,00	46.464.583,00
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours			0,00	140.523.015,00
Créances et emplois assimilés				
Clients	120.397.008,00		120.397.008,00	
Autres débiteurs	14.473.626,00		14.473.626,00	8.543.376,00
Impôts et assimilés			0,00	
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	3.352.624,00		3.352.624,00	180.190,00
TOTAL ACTIF COURANT	138.223.258,00	0,00	138.223.258,00	149.246.581,00
TOTAL GENERAL ACTIF	259.907.076,00	90.441.735,00	169.465.341,00	195.711.164,00

IMPRIMÉ DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED.....
.....
Activité : ETB.....
Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....
.....

Exercice clos le	31/12/2016

19/17
13/03/17

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N -1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	12.534.758,00	10.234.758,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	16.403.791,00	3.785.292,00
Autres capitaux propres – Report à nouveau	67.546.441,00	63.763.289,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	96.484.990,00	77.783.339,00
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	8.000.000,00	18.000.000,00
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	8.000.000,00	18.000.000,00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	14.527.531,00	11.944.862,00
Impôts	21.061.950,00	5.213.524,00
Autres dettes	8.465.060,00	3.266.647,00
Trésorerie Passif	20.925.810,00	79.502.792,00
TOTAL III	64.980.351,00	99.927.825,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	169.465.341,00	195.711.164,00

GRIBI Mohamed
Comptable Agréé
Stagiaire N° 179
Classe Fonctionnaire N° 383 W. Chlef

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise :.....BOUHADJELA MOHAMED.....
Activité :.....
Adresse :.....ETB HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		11.024.254,00		4.328.815,00
	Vente de travaux		471.780.037,00		122.016.176,00
Conforme à mon encaissé			112.520.569,00		
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			595.324.860,00		126.344.991,00
Production stockée ou déstockée			595.324.860,00		126.344.991,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			595.324.860,00		126.344.991,00
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		455.366.369,00		56.003.634,00	
Autres approvisionnements		7.298.780,00		1.518.099,00	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	126.327,00		203.302,00	
	Primes d'assurances			1.064.354,00	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			10.000,00	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		4.763.090,00		1.360.272,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		467.556.566,00		60.159.661,00	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			127.768.294,00		66.185.330,00
Charges de personnel		81.147.063,00		39.315.701,00	
Impôts et taxes et versements assimilés		3.599.756,00		2.625.723,00	
IV-Excédent brut d'exploitation			43.021.475,00		24.243.906,00

CHEBI Mohamed
Comptable Agréé
Agrément N° 1XX
CIA des Fonctionnaires BP 383 W. CHLEF

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : ROUHADJELA MOHAMED

Activité : ETB

Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF

مديرية الضرائب لولاية الشلف
مفتشية الضرائب حي بن سونة
المركز الجواري
581/2019

Autres produits opérationnels		2019 89,00	17	782,00
Autres charges opérationnelles	1.044.773,00		15.731.373,00	
Dotations aux amortissements	11.691.750,00		14.737.063,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		110.235.184,00		42.850.883,00
Produits financiers				
Charges financières	3.436.778,00		5.043.626,00	
VI-Résultat financier	3.436.778,00		5.043.626,00	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		106.798.406,00		37.807.257,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	37.605.117,00		2.522.434,00	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		69.193.289,00		35.284.823,00

BI Mohamed
Comptable Agréé
Agrément N° 174
Cité Fonctionnaire BP 383 W

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise :.....BOUHADJELA MOHAMED.....
Activité :.....ETB.....
Adresse :.....HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

مديرية الضرائب لولاية الشلف
مفتشية الضرائب حي بن سونة
البريد الوارد
5812019

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N DEBIT (en Dinars)	N CREDIT (en Dinars)	N-1 DEBIT (en Dinars)	N-1 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				2.100.840,00
Produits annexes			819.379.692,00		860.081.954,00
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			819.379.692,00		862.182.794,00
Production stockée ou déstockée			819.379.692,00		862.182.794,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			819.379.692,00		862.182.794,00
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		546.311.152,00		644.783.415,00	
Autres approvisionnements		7.519.193,00		4.239.773,00	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	221.247,00		251.027,00	
	Primes d'assurances	201.193,00			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		2.566.720,00		12.163.346,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		556.819.505,00		661.437.561,00	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			262.560.187,00		200.745.233,00
Charges de personnel		137.142.513,00		124.492.245,00	
Impôts et taxes et versements assimilés		2.446.056,00		2.934.431,00	
IV-Excédent brut d'exploitation			122.971.618,00		73.318.557,00

GRIBI Mohamed
Comptable Agréé
Agrément N° 174
174 des Fonctionnaires BP 383 W. Chlef

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 1 9 7 2 0 2 0 4 0 0 3 7 9 3 5

Désignation de l'entreprise :..BOUHADJELA MOHAMED.....
.....
Activité :..ETB.....
Adresse :HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....
.....

مديرية الضرائب لولاية الشلف
مفتشية الضرائب حي بن سونة
الجديد الموحد
S91201
2019 أفريل 17

Exercice clos le | 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	12.534.758,00	12.534.758,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	69.193.289,00	35.284.823,00
Autres capitaux propres – Report à nouveau	119.229.166,00	83.947.871,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	200.957.213,00	131.767.452,00
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	0,00	0,00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	42.515.877,00	12.664.414,00
Impôts	3.515.106,00	3.738.424,00
Autres dettes		
Trésorerie Passif		
TOTAL III	46.031.083,00	16.402.838,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	246.988.296,00	148.170.290,00

GRIBI Mohamed ★ Comptable Agréé ★ Agrément N° 174 ★ Cité des Fonctionnaires BP 363 N. Chlef

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED
Activité : ETB
Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles			0,00	
Immobilisations corporelles				
Terrains			0,00	
Bâtiments			0,00	
Autres immobilisations corporelles	136.978.818,00	116.870.568,00	20.108.250,00	31.800.000,00
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
Impôts différés actif			0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	136.978.818,00	116.870.568,00	20.108.250,00	31.800.000,00
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours			0,00	14.876.755,00
Créances et emplois assimilés				
Clients			0,00	
Autres débiteurs	63.520.306,00		63.520.306,00	32.028.940,00
Impôts et assimilés			0,00	
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	165.359.740,00		165.359.740,00	69.464.595,00
TOTAL ACTIF COURANT	228.880.046,00	0,00	228.880.046,00	116.370.290,00
TOTAL GENERAL ACTIF	365.858.864,00	116.870.568,00	248.988.296,00	148.170.290,00

GRIBI Mohamed
Comptable Agréé
Agrément N° 174
Cité des Fonctionnaires BP 383 Chlef

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F	1	9	7	2	0	2	0	4	0	0	3	7	9	3	5						

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED.....
.....
Activité : ETB.....
Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....
.....

Autres produits opérationnels		782,00		38,00
Autres charges opérationnelles	15.731.373,00		77,00	
Dotations aux amortissements	14.737.083,00		15.222.500,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		42.850.883,00		27.798.936,00
Produits financiers				
Charges financières	5.043.626,00		2.191.449,00	
VI-Résultat financier	5.043.626,00		2.191.449,00	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		37.807.257,00		25.607.487,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	2.522.434,00		9.203.696,00	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		35.284.823,00		16.403.791,00

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIMÉ DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F	1	9	7	2	0	2	0	4	0	0	3	7	9	3	5					

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED.....
.....
Activité : ETB.....
Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....
.....

Autres produits opérationnels		38,00		7,00
Autres charges opérationnelles	77,00		1.268.714,00	
Dotations aux amortissements	15.222.500,00		15.991.964,00	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		27.798.936,00		6.983.236,00
Produits financiers				
Charges financières	2.191.449,00		643.452,00	
VI-Résultat financier	2.191.449,00		643.452,00	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		25.607.487,00		6.339.783,00
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	9.203.696,00		2.554.491,00	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		16.403.791,00		3.785.292,00

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIMÉ DESTINÉ AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise : BOUHADJELA MOHAMED
Activité : ETB
Adresse : HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF

30/ 18
11/04/2018

Exercice clos le | 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif			0,00	
Immobilisations incorporelles			0,00	
Immobilisations corporelles				
Terrains			0,00	
Bâtiments			0,00	
Autres immobilisations corporelles	136.978.818,00	105.178.818,00	31.800.000,00	31.242.083,00
Immobilisations en concession			0,00	
Immobilisations encours			0,00	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence			0,00	
Autres participations et créances rattachées			0,00	
Autres titres immobilisés			0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
Impôts différés actif			0,00	
TOTAL ACTIF NON COURANT	136.978.818,00	105.178.818,00	31.800.000,00	31.242.083,00
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	14.876.755,00		14.876.755,00	
Créances et emplois assimilés				
Clients			0,00	120.397.008,00
Autres débiteurs	32.028.940,00		32.028.940,00	14.473.626,00
Impôts et assimilés			0,00	
Autres créances et emplois assimilés			0,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	
Trésorerie	69.464.595,00		69.464.595,00	3.352.624,00
TOTAL ACTIF COURANT	116.370.290,00	0,00	116.370.290,00	138.223.258,00
TOTAL GENERAL ACTIF	253.349.108,00	105.178.818,00	148.170.290,00	169.465.341,00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise :..BOUHADJELA MOHAMED.....
.....
Activité :..ETB.....
Adresse :HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....
.....

3ol 18
11/04/2018

Exercice clos le	31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	12.534.758,00	12.534.758,00
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	35.284.823,00	16.403.791,00
Autres capitaux propres – Report à nouveau	83.947.871,00	67.546.441,00
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	131.767.452,00	96.484.990,00
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières		8.000.000,00
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	0,00	8.000.000,00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés		14.527.531,00
Impôts	12.664.414,00	21.061.950,00
Autres dettes	3.738.424,00	8.465.060,00
Trésorerie Passif		20.925.810,00
TOTAL III	16.402.838,00	64.980.351,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	148.170.290,00	169.465.341,00

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F | 1 | 9 | 7 | 2 | 0 | 2 | 0 | 4 | 0 | 0 | 3 | 7 | 9 | 3 | 5 |

Désignation de l'entreprise :....BOUHADJELA MOHAMED.....
Activité :.....ETB.....
Adresse :.....HAY BENSOUNA BLOC F N° 17 CHLEF.....

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

30/18
11/04/2018

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		2.100.840,00		11.024.254,00
	Vente de travaux		860.081.954,00		471.780.037,00
Produits annexes					112.520.569,00
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			862.182.794,00		595.324.860,00
Production stockée ou déstockée			862.182.794,00		595.324.860,00
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			862.182.794,00		595.324.860,00
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		644.783.415,00		455.366.369,00	
Autres approvisionnements		4.239.773,00		7.298.780,00	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	251.027,00		128.327,00	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		12.163.346,00		4.763.090,00	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		661.437.561,00		467.556.566,00	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			200.745.233,00		127.768.294,00
Charges de personnel		124.492.245,00		81.147.063,00	
Impôts et taxes et versements assimilés		2.934.431,00		3.599.756,00	
IV-Excédent brut d'exploitation			73.318.557,00		43.021.475,00